



حول التعددية الاقتصادية

في ظل التطورات الحديثة

د. قدري جميل

2008

مفهوم التعددية وبالذات الاقتصادية ملتبس، ولا نجد أحداً لا يوافق عليه، ولكن في النهاية يجري تضمينه مفاهيم ورؤى مختلفة بل متناقضة، لذلك يرتدي البحث في هذا المجال أهمية كبرى، وخاصة أنه في ظروف عالم اليوم وتحت لواء التعددية نفسه تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، بمحاولة فرض قطبها الأوحده... هذا في المجال السياسي... ولكن في المجال الاقتصادي تبدو اللوحة معقدة أكثر، لذلك سنحاول في بحثنا أدناه مقارنة هذا الموضوع في البدء من الزاوية النظرية والتاريخية كي نستخلص الاستنتاجات التي لها علاقة مباشرة بواقعنا السوري...

1- حول مفهوم التعددية الاقتصادية نظرياً:

تجري مقارنة هذا المفهوم عادة من زاوية أشكال الملكية (عام - دولة - خاص - مشترك - تعاوني... الخ)، ولكن من المعروف أن الشكل ليس هو المحدد للمضمون، بل العكس هو الصحيح، مع أن الشكل يلعب دوراً هاماً في صيرورة المضمون نفسه... لذلك يصبح من الهام تحديد المضمون الذي يغلفه أي شكل من أشكال الملكية...

1- الملكية الخاصة:

حينما نتحدث عن الملكية الخاصة أو أية ملكية أخرى إنما نتحدث عن ملكية الثروة التي تقوم بإعادة إنتاجها القوى المنتجة التي هي مجموع وسائل الإنتاج وقوة العمل البشرية.. وفي هذه الحالة -- حالة الملكية الخاصة-- من السهل معالجة المضمون وتحديده لأن شكل الملكية هنا يحدد شكل ملكية الثروة أي توزيعها، حيث يحصل أصحاب الملكية الخاصة على الحصة الكبرى من الثروة المنتجة مجدداً أي أنه في هذه الحالة يحصل تطابق بين الشكل والمضمون، ولكن هذا التطابق يخلق تناقضاً بين منتجي الثروة ومالكي وسائل الإنتاج يعبر عنه كلاسيكياً بالتناقض بين العمل والرأسمال، ويتجلى عملياً ويومياً في الصراع بين الأجور والأرباح... ومآل هذا التناقض معروف في نهاية المطاف، إن هذا الاستحواذ المستمر للأرباح على الحصة

الأكبر من الثروة المنتجة مجدداً يؤدي إلى تضيق قاعدة الاستهلاك العام وبالتالي الطلب، مما يخلق وضعاً لا حل له إلا بإعادة توزيع الثروة لصالح الأجور، وإلا فإنه دون ذلك تتوقف عجلة الإنتاج نفسه.

ولكن الأمر يصبح أكثر تعقيداً حين الحديث عن ملكية الدولة.

2- ملكية الدولة:

ملكية الدولة الاقتصادية وخاصة لوسائل الإنتاج هي الشكل الحقوقي لهذا النوع من الملكية، ولكن مضمون هذه الملكية لا يتحدد بالوضوح الذي تتحدد فيه الملكية الخاصة... فهذه الملكية لا يمكن أن تبقى خارج الطابع الاجتماعي لها... فملكية الدولة بحد ذاتها ليست ضماناً كي لا تكون ملكية رأسمالية، لأن الدولة يمكن أن تقوم بدور رأسمالي جماعي كبير، إذا بقيت تلك الثروة التي تنتجها ملكيتها خارج رقابة المجمع وإشرافه على توزيعها، أي بكلمة أخرى؛ **تحدد طبيعة ملكية الدولة طبيعة توزيع الفائض الاقتصادي الذي تنتجه..** «هل يتم لصالح المجتمع ككل، وينعكس إيجاباً على الاستهلاك العام والنمو... أم لا؟ يتم لصالح المجتمع عبر الاستيلاء عليه عن طريق قنوات معقدة في التبادل والتوزيع من قبل فئات محدودة العدد، والتي ستسمح آنذاك بتحويل ملكية الدولة إلى ملكية خاصة في الواقع وإن بقيت قانونياً غير ذلك».

إن طبيعة توزيع الثروة التي ينتجها قطاع الدولة هي التي تحدد طبيعة ودرجة عموميتها، فقطاع الدولة هو قطاع عام بقدر ما يستفيد المجتمع منه عبر الاستهلاك الذي يتجلى في الأجور المباشرة وغير المباشرة وعبر التراكم للتطور اللاحق الذي يتجلى في الأرباح المتحققة فيه.

3- حول العلاقة بين ملكية الدولة والملكية الخاصة:

إن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج بغض النظر عن طبيعتها تبقى من وجهة النظر التاريخية خطوة كبيرة للأمام تسمح بتأمين تطور جدي للقوى المنتجة. وأصلاً لم تظهر ملكية الدولة في العالم الثالث إلا على أرضية ضرورة تخطي التخلف التاريخي

للقوى المنتجة، واتسع انتشار هذه الظاهرة في ستينات وسبعينات القرن الماضي ليس كخيار أيديولوجي بقدر كونها خيار ضروري موضوعياً في لحظة تاريخية معينة... وأثبتت التجربة أن العلاقة بين هذين النوعين من الملكية لا يمكن أن يتحقق في ظل توازن مستمر بينهما، فكل التجارب القديمة والجديدة أثبتت في واقع الحال سيادة وهيمنة أحد النمطين على الآخر، هذه الهيمنة والسيادة التي تتجلى في الحصة المنتجة في كليهما في الإنتاج السلعي... فإذا كانت الضرورة تقتضي تعايشهما أحياناً، فهذا التعايش يجري حتماً في ظل سيادة أحدهما.

فالتأميمات وتوسع دور الدولة الاقتصادي خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين جرى على حساب الملكية الخاصة وأمن سيادة ملكية الدولة... أما الخصخصة وتوسع دول القطاع الخاص في العقدين الأخيرين فقد قلب منحى السيادة والهيمنة في اقتصاديات الدول المختلفة...

وإذا كان توسع دور الدولة في حينه قد رفع النمو وساهم بعدالة أكثر في توزيع الدخل وقام بحل المهمة الاستراتيجية أمامه وهي التطور العاصف في البنى التحتية وذلك بغض النظر عن تعثره اللاحق بسبب تشوهات البنية.. إلا أن توسع دور القطاع الخاص حتى الآن لم يحل مشكلة النمو المطروحة وعمق التفاوت الاجتماعي وزاد إفقار أوساط اجتماعية واسعة.

والخلاصة؛ إن تعددية أشكال الملكية لا تعفينا من حل سؤال؛ من هو السائد ومن هو المهيم؟.. والجواب عليه يكمن في القدرة العملية لأي نمط في حل المهام الموضوعية أمام المجتمع...

2- حول مفهوم التعددية الاقتصادية تاريخياً:

لقد سار مفهوم التعددية الاقتصادية تاريخياً باتجاهات مختلفة من المفيد إلقاء نظرة عليها...

1- التجربة الغربية:

إن النمط الرأسمالي الغربي لم يسر بتطوره نحو التعددية بل هو ألغاه عبر تمركز الثروة وسيطرة الاحتكارات الكبرى، ونحن نشهد اليوم في الغرب الرأسمالي أحادية اقتصادية حادة تختلف بشيء واحد عن ذلك النمط الأحادي الذي تكرر في أوائل القرن العشرين، ويكمن هذا الاختلاف بالوزن النوعي الجديد للرأسمال المالي ودوره الحاكم في السياسة والاقتصاد، فإذا كانت الرأسمالية الغربية تتميز سابقاً بوجود قطاعات هامة تلعب دوراً مقررراً في الصناعة والزراعة والتجارة والمصارف فإن دورها اليوم أصبح هامشياً أمام نمو الرأسمال المالي وقدرته الأخطبوطية على الإحاطة والاستيلاء على كل قطاعات الاقتصاد التقليدية، مما أدرج مفهوماً جديداً في التداول: (اقتصاد حقيقي واقتصاد افتراضي)، فإذا علمنا أن 90% من المبادلات في البورصات العالمية اليوم لا علاقة لها بالاقتصاد الحقيقي سنذكر حجم المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الغربي حالياً، وخاصة الأمريكي منه، وما انهيار المؤشرات المالية التي نراها اليوم إلا تعبير عن هذه المشكلة.

2- التجربة الاشتراكية:

إذا أخذنا التجربة السوفيتية كنموذج للتجارب الاشتراكية السابقة، فقد عرفت نموذجين من الملكية:

* ملكية الدولة التي كانت تعتبر ملكية الشعب بأسره.

* الملكية التعاونية التي كانت ملكية المشاركين في التعاونيات.

وقد أمّن هذا النمط من أشكال الملكية في حينه حتى الستينات من القرن الماضي نمواً هائلاً للقوى المنتجة لم يشهد له التاريخ مثيلاً.. ولكن كما تبين لاحقاً فإن ملكية الدولة قد تحولت بسبب الفساد في جهاز الدولة من ملكة الشعب بأسره إلى ملكية، ولو جزئية، للقائمين عليها، مما سمح لهم بالتصرف بها خارج رقابة المجتمع، وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية في انهيار هذه التجربة، لأن أولئك بالذات وبسبب تحولهم إلى فئة لها مصالحها الخاصة أصبحوا يرون في نمط التطور السابق تهديداً لهم، مما دفعهم إلى تغيير طبيعة النظام الاقتصادي لتبييض أموالهم عبر عملية الخصخصة التي أشرفوا عليها والتي اعتبرت بحق من أكبر عمليات النهب في التاريخ...

3- التجربة السورية:

لم تخرج التجربة السورية في بداياتها عن النسق العام لكل تجارب العالم الثالث في النصف الثاني من القرن العشرين، ولكن في تطورها اللاحق ارتدت بعض الخصوصيات التي من أجل التعرف عليها يجب العودة إلى الوراء قليلاً في التاريخ لمعرفة جذور نشأة قطاع الدولة وعلاقته مع قطاع الملكية الخاصة.

أ - المرحلة الأولى (1946 - 1959):

امتدت منذ الاستقلال وحتى التأميمات الأولى، وقد شهدت تعايشاً للقطاعين العام والخاص مع سيادة القطاع الخاص في حجم الإنتاج السلعي، والأمر الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن علاقات الإنتاج الرأسمالية لم تكن سائدة في تلك المرحلة، ولكن مع نموها المضطرد لم تصبح سائدة إلا في مرحلة لاحقة...

ب - المرحلة الثانية (1960 - 1974):

جرى في هذه المرحلة توسيع التأميمات وزيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتراجع دور القطاع الخاص بسبب إحجامه عن التوظيف في الظروف السياسية الجديدة. ويمكن القول إنه في نهاية هذه المرحلة أصبح نمط العلاقات الرأسمالي مهيمناً على الاقتصاد الوطني حيث أصبح يعطي الحصة الأساسية من الإنتاج السلعي وتراجع دور الأنماط ما قبل الرأسمالية..

ج - المرحلة الثالثة (1975 - 1992):

وشهدت توسعاً هائلاً لدور الدولة على حساب التوظيفات الجديدة التي قامت بها وتحجماً كبيراً لدور القطاع الخاص وخاصة في المجالات الإنتاجية.. ولم يرافق ذلك تدخلاً فعالاً للدولة عبر الأدوات الاقتصادية...

د - المرحلة الرابعة (1992 - وحتى اليوم):

شهدت هذه المرحلة تناقص وتراجع في دور الدولة وبداية صعود القطاع الرأسمالي الخاص في كل المجالات، وإن كان يغلب على نشاطه العمل خارج مجالات الإنتاج المادي...

جدول (1):
مجممل الاستثمارات المحلية

2005	2000	1995	1990	1985	1980	مليار ليرة سورية
157	56	94	57	57	54	خاص
145	99	73	42	113	91	عام

صفحة 536 – جدول (12-16)

المجموعة الإحصائية 2006

جدول (2):
تكوين الرأسمال الثابت

2005	1995	1990	1985	1980	%
52	56	57	34	37	خاص
48	44	43	66	63	عام

صفحة 564 – جدول (37-16)

المجموعة الإحصائية 2006

من هذه اللوحة يصبح واضحاً ميل التطور في السنوات الأخيرة، وفي النهاية فإن قدرة كل قطاع على حدة، والعلاقة بينهما ضمن تناسبات ستحددها الضرورات اللاحقة، هي التي ستحدد الشكل النهائي للعلاقة بينهما.

ولكن الأکید منذ الآن أن انسحاب الدولة التدريجي من الحياة الاقتصادية- الاجتماعية سيفقد لها ليس هي فقط دورها، وإنما سيؤثر ذلك على منحى تطور القطاع الخاص نفسه، ففي ظل دور إنتاجي حقيقي للدولة، يمكن للقطاع الخاص أن يلعب

دوراً مكماً وهاماً في عملية التطور الاقتصادي، وفي حال حدث العكس فإن ارتباط سورية بالسوق الدولية بشكلها الحالي الذي يغلب عليه الطابع المالي الطفيلي سيلقي بظلاله الكثيفة على منحى تطور القطاع الخاص، مما سيؤدي ضمن التشوهات الموجودة إلى زيادة وزن تلك القطاعات من القطاع الخاص التي لا تعمل مباشرة في الإنتاج المادي، وهذا المنحى بدأت تظهر ملامحه في السنوات الأخيرة مما يتطلب الإسراع بإعادة توجيه العملية الاقتصادية في الاتجاه المطلوب الذي يصب في مصلحة قطاع الدولة والقطاع الخاص الإنتاجي...

وفي نهاية المطاف فإن حجم وخطورة المشاكل التي تنتصب أمام سورية اقتصادياً هي التي ستحدد شكل التعددية الاقتصادية المطلوبة ومحتواها.

الاقتصاد السوري اليوم حسب التوصيف العلمي الدقيق هو اقتصاد تسوده علاقات الإنتاج الرأسمالية التي يغلب عليها الطابع الطفيلي، ولا علاقة لحجم قطاع الدولة، كبره أو صغره، بهذا الموضوع، فالسؤال الأساسي الذي يحدد طبيعة هذا الاقتصاد، هو ليس أين تنتج الثروة فيه، بل كيف توزع بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وإذا علمنا أن هناك خلافاً مستعصياً بين الأجور والأرباح، 75% أرباح، 25% أجور، لتبين لنا كيف يعاد توزيع الدخل الوطني، ولصالح من. هذا هو المؤشر الأساسي الذي يسمح بتقييم الطبيعة الاجتماعية لأي اقتصاد إذا انطلقنا من هذه النقطة وأضفنا عليها تخلف وتشوه شكل علاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة، لوصلنا إلى استنتاج بسيط، هو أن السائد في بلادنا اليوم، من وجهة النظر الاقتصادية، هو اقتصاد السوق المشوه. فماذا يعني اقتصاد السوق من حيث المبدأ؟

إنه يعني تفاعل العرض والطلب الذي ينعكس بشكل محدد على السعر الذي ما هو بنهاية المطاف إلا انحراف عن القيمة التي تعبر عن كمية العمل الحقيقية المبذولة على بضاعة ما، وقد عرف التاريخ حتى الآن منذ القرن التاسع عشر أربعة أشكال من اقتصاد السوق:

1. اقتصاد السوق العفوي الذي ساد في مرحلة المنافسة الحرة في بواكير الرأسمالية والذي كان يؤدي إلى الأزمات الدورية الدائمة، التي سميت في حينه «أزمات فيض الإنتاج» بسبب عدم التناسب بين العرض والطلب.

2. أفضى الشكل الأول في نهاية المطاف عبر المنافسة إلى إقصاء قسم من المنتجين عن السوق، وظهور اقتصاد السوق لاحتكاري الذي أصبح يتحكم بالعرض والطلب بشكل واع محققاً أرباحاً احتكارية، أي أرباحاً إضافية عظيمة، فوق القيمة الزائدة نفسها، وقد أفضى هذا الشكل بسبب تناقضاته الداخلية على المستوى الكلي والجزئي إلى ظهور الشكل الثالث:

3. الشكل الثالث هو اقتصاد السوق الاشتراكي، الذي أخذ يتحكم بالعرض والطلب بشكل واع لصالح المجتمع، عبر تحويل السعر إلى أداة تحفيز أو كبح للاستهلاك والإنتاج، والمعروف أن المراحل الأولى من هذه العملية حققت نمواً خيالياً في الاقتصادات التي اتبعته لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، ولكن مشكلة هذا النمط من اقتصاد السوق، أنه يحتاج لرقابة مجتمعية عالية على جهاز الدولة المكلف بالتحكم بالعرض والطلب الذي إذا ما خرج عن الرقابة هذه، كما بينت التجربة، فيمكن أن يحدث اختلالاً مصطنعاً بين العرض والطلب، مما يؤدي إلى أسعار في أسواق الظل، يستفيد منها هؤلاء مع المتواطئين معهم في السوق نفسها ضد مصلحة المجتمع، وكان مآل هذه العملية في هذه الحالة، ظهور اقتصاد السوق المشوه.

4. اقتصاد السوق المشوه: وهذا الشكل انتشر بشكل واسع في بلدان العالم الثالث التي تطور فيها قطاع الدولة بشكل سريع في النصف الثاني من القرن العشرين. إذن: من زاوية أخرى، يتبين أن كل سير العملية التاريخية لاقتصاد السوق كانت تجري بين مسارين: مسار الحجم المتحكم به من العرض والطلب، والمسار العفوي لهما، وفي كل مرحلة حسب درجة تطور القوى المنتجة، يفترض تغير المساحة بينهما، فكلما كانت درجة تطور القوى المنتجة أعلى، كلما فرض الواقع الموضوعي درجة أعلى من التحكم.

لقد برهنت تجربة بعض البلدان التي سارت في طريق اقتصاد السوق الحر الذي يعبر عن الشكل المتخلف والأول له عن انهيار كامل في القوى المنتجة وتراجع كبير في مستوى التطور، كما برهنت التجربة في بعض البلدان، أنه كلما كان دور الدولة أعلى وشفافاً أمام المجتمع، كلما تحققت معدلات نمو أعلى. هذا من حيث المبدأ، لذلك

السؤال الأساسي اليوم، هو عن كيفية تقليص التثوه في اقتصاد السوق السوري والوصول إلى اقتصاد فعال، يحقق عدالة اجتماعية عالية؟

5-الاقتصاد الجديد يتطلب صياغة دور جديد للدولة بعيداً عن الدور الوصائي القديم و بعيداً عن الرؤية الليبرالية الاقتصادية التي تبشر بتحويل الدولة إلى مجرد شرطي سير، الأمر الذي سيفضي إلى إيجاد المعادلة الصحيحة للتعددية الاقتصادية في الظروف المستجدة... إن الشكلين السابقين هما جوهرهما إلغاء للتعددية الاقتصادية الضرورية في بلادنا لفترة تاريخية طويلة.

وهناك جملة من المشاكل والأمور التي ستصبح المحدد لقيام شكل التعددية الاقتصادية الجديد. ويمكن تلخيصها بما يلي:

أ – النمو:

المطلوب نمو مستعجل وعالي الوتائر، و فقط علاقة صحيحة بين القطاعين العام والخاص وجو صحي في كل منهما يمكن أن يؤمن هذا الهدف.

إن نظرة سريعة لوتائر نمو الدخل الوطني في سورية خلال العقود الماضية تبين أنه كان يتراوح خلال هذه الفترة من حد أدنى (3.55 - %) إلى حد أعلى (7.3%)، وهذه النتيجة تعني فيما تعنيه أن الزيادة في الدخل الوطني لا تكاد تغطي الزيادات السكانية. فكيف الحال بمعدلات النمو الضرورية للتنمية، وبضرورات تحسين معيشة الناس، وبمواجهة الاستحقاقات التي تفرضها الظروف العالمية والإقليمية المستجدة؟! إن رفع وتيرة نمو الدخل الوطني إلى أعلى المعدلات الممكنة أصبح ضرورة وطنية واجتماعية قصوى، وهذا لم يتحقق خلال السنوات العشر الماضية، وليس هناك مؤشرات جدية تدل على إمكانية تحقيقه خلال الفترة المنظورة القادمة إذا كان الاعتماد سيبقى قائماً على احتمال تدفق الاستثمارات الخارجية من أجل حل هذه المهمة.

ولمعرفة واقع النمو في سورية، لا بأس من مقارنته مع آفاقه اللاحقة مع نماذج لنأخذها من بلدان متقدمة، لأن الهوة أصلاً بيننا وبينها كبيرة، بل سنأخذها من نماذج تعتبر متوسطة النمو ومتوسطة معدلاته.

سنقارن واقع النمو الحالي واللاحق في سورية مع بلدين، هما: ماليزيا واليونان: إن رفع معدل النمو السوري إلى 10% سنوياً سيسمح باللاحق بماليزيا بعد ثلاثة عشر عاماً، وباليونان بعد 24 عاماً. وإذا كنا أكثر طموحاً وافترضنا أننا سنسير على أساس وتائر النمو القصوى التي عرفها التاريخ الاقتصادي، مثلاً: في الاتحاد السوفيتي في الثلاثينات، أو في الصين اليوم والتي وصلت إلى 15% سنوياً، فإننا سنلحق بماليزيا في عام (2015)، أما اليونان ففي عام (2022).

هذا من حيث وسطي دخل الفرد. أما إذا أخذنا الدخل الوطني بإجماله كوحدة قياس، فإن مضاعفته مرة واحدة ستتطلب (15) عاماً، ومرتين ستتطلب (30) عاماً، على أساس نسبة النمو حوالي 6%.

ومادمننا في العالم الافتراضي فلا بأس من افتراض نمونا بـ 15% سنوياً من الآن فصاعداً، مما سيسمح بمضاعفة الدخل الوطني مرة واحدة بعد (6) سنوات ومرتين بعد (9) سنوات.

أمام هذه الأرقام يصبح من الضروري التفكير الجدي ببحث موضوع معدلات النمو والتي لا تُبحث حتى الآن، إن كان على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العلمي بشكل جدي، ومن نافل القول التأكيد أنها هي بالذات التي ستقرر مصير بلدنا ومستقبله خلال العقود القادمة.

إذن أمامنا حل وحيد وهو رفع وتائر النمو إلى أعلى درجة ممكنة سنوياً. فهل هذا ممكن؟! إن هذا ليس ممكناً فقط، بل أصبح أمراً ضرورياً لا مجال للهروب منه. فقضية النمو الاقتصادي أصبحت قضية تمس الأمن الوطني بمعناه العام السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فمن أين يمكن تأمين الموارد الضرورية لذلك النمو الذي يتطلب تعبئة كل الموارد؟

* هل القروض والديون حل مقبول؟ طبعاً لا، وتجربة بلدان كثيرة في أمريكا اللاتينية وآسيا تنهانا عن ذلك، ناهيك أن سورية قد تجنبت حتى الآن الوقوع في فخ

الديون الذي نصب لبلدان عديدة من قبل المؤسسات المالية الدولية مما أدى إلى أزمات شديدة عصفت باقتصادياتها وبمستوى معيشة شعوبها.

* هل الانتظار اللاحق لاستثمارات خارجية حل مقبول؟ لقد طال الانتظار ولم تأت، ومشكوك بقدمها لاحقاً، وبناء الآمال عليها قبض للريح كما تبين تجربتنا الخاصة، وقدمها له شروطه التي لا يمكن توفيرها في ظل الظروف السياسية القائمة في المنطقة.

* هل الاستثمار الداخلي هو الحل؟ نعم إنه الحل الوحيد الممكن الذي لن يتم إلا بحال اجتثاث الفساد الذي يفتت أجزاء هامة من الدخل الوطني، ولا تقل عن 20% منه، ويمنعها من التوظيف في مجال الاستثمار وكذلك... الاستهلاك العام والخاص، وتصحيح وضع القطاع العام ورفع فعاليته، وتهيئة كل الظروف لكي يعمل القطاع الخاص في المجال الإنتاجي المكمل للقطاع العام، والحد من التوجهات اللا إنتاجية التي يميل نحوها الآن.

ب - الفقر ومستوى المعيشة:

إن حل قضية النمو سيؤمن الموارد الكافية لحل قضية الفقر ومستوى المعيشة ضمن آجال زمنية معقولة، و فقط دور تدخل فعال للدولة سيسمح بحل هذا الإشكال بظل تفاعل حقيقي مع قطاع خاص إنتاجي يهمل الحفاظ على مستوى أجور طبيعي من أجل استمرار حلقة إعادة الإنتاج وتواصلها. إذ أن استمرار الوضع الراهن في ظل فوضى العلاقة بين القطاعين العام والخاص وعدم وضع محددات لتطورها يخلق استعصاءات غير قابلة للحل...

خط جديد للفقر:

خط الفقر، هو مستوى الدخل/ الإنفاق الذي يسمح بتلبية الحد الأدنى المقبول اجتماعياً من السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية لاستمرار الحياة اليومية العادية وبما يحفظ الكرامة الإنسانية. وتشمل السلع غير الغذائية: اللباس والسكن والمواصلات والتدفئة والكهرباء والتعليم والصحة وغير ذلك من السلع الأساسية.

عند وضع مؤشر وطني للفقر في سورية، يفترض أن تقوم مراكز البحث الطبية بحساب الحد الأدنى من الأسعار الحرارية الضرورية للفرد لكي يتمكن من ممارسة حياته الطبيعية ومزاولة نشاطه اليومي حسب العمر والجنس والوزن وطبيعة العمل. ونظراً لعدم توفر هذا المؤشر، سنعتمد هنا المؤشر الذي وضعه مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات الذي أقامه الاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987. حيث حدد المؤتمر عدد الأسعار الحرارية الضرورية للفرد بـ2400 حريرة/ اليوم. كما حدد مكونات الوجبة الغذائية اليومية الضرورية لتأمين الأسعار الحرارية المطلوبة، ونلاحظ أن الإنفاق اليومي للفرد على السلع الغذائية الضرورية لتأمين 2400 حريرة يومياً، يبلغ اليوم 97 ل.س.

اعتماداً على كلفة الوجبة الغذائية المتوازنة للفرد وهي 97 ل.س/ اليوم، نجد أن إنفاق الفرد على السلع الغذائية يبلغ 2900 ل.س/ الشهر. وباعتبار أن متوسط حجم الأسرة السورية يبلغ 5.6 فرداً، ينتج أن إنفاق الأسرة على السلع الغذائية يساوي 16296 ل.س/ الشهر، وهو ما يسمى خط فقر الغذاء حسب إنفاق الأسرة.

وباعتبار مستوى الإعالة في سورية (4.1 فرداً لكل فرد)، ينتج أن مستوى الدخل الضروري لتلبية الاحتياجات الغذائية فقط يساوي 13580 ل.س/ الشهر وهو ما يسمى خط فقر الغذاء حسب الدخل.

يصعب تقدير كلفة سلع السلع غير الغذائية الضرورية لممارسة حياة طبيعية. حيث تختلف طبيعة هذه السلة وتنوعها وكلفتها بين دولة وأخرى حسب مستوى تطور هذه الدولة وأنماط الاستهلاك السائدة فيها وحجم الدخل ومستوى التنمية المحققة فيها، الذي يؤدي إلى اختلاف الوزن النسبي لهذه السلة من الكلفة الإجمالية لسلة السلع الغذائية وغير الغذائية معاً. إضافة إلى أن الوزن النسبي لهذه السلة يمكن أن يتغير مع الزمن ضمن الدولة الواحدة تبعاً لمستوى التطور الذي تبلغه هذه الدولة وتغير عادات الاستهلاك وتغيرات الأسعار التي تطرأ على السلع الغذائية وغير الغذائية، وباعتبار أن الإحصاءات الرسمية قدرت إنفاق الأسرة السورية على الغذاء بـ40% من إجمالي

إنفاقها، ونظراً لأن الأسرة الفقيرة تنفق الجزء الأكبر من دخلها على الغذاء، وحتى لا تتهم بالمغالاة، سنعتبر هنا أن إنفاق الأسرة الفقيرة على الغذاء يشكل 60% من إنفاقها الإجمالي. وبالتالي فإن إنفاق الأسرة على السلع غير الغذائية يشكل 40% من كامل إنفاقها ويساوي 10864 ل.س/ الشهر.

بجمع قيمتي الإنفاق على السلع الغذائية وغير الغذائية نحصل على الإنفاق الإجمالي للأسرة السورية والذي يساوي إلى 27160 ل.س/ الشهر، وهو الحد الأدنى لمستوى المعيشة لوسطي الأسرة السورية، وسنسميه هنا خط الفقر المطلق حسب إنفاق الأسرة.

وباعتبار مستوى الإعالة الرسمي (4.1 فرداً لكل دخل)، نحصل على مستوى الدخل الضروري لتأمين الاحتياجات غير الغذائية والذي يساوي 7242 ل.س/ الشهر. وبالتالي فإن مستوى الدخل الضروري لتلبية الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية يبلغ 22063 ل.س/ الشهر، وهو ما يسمى الحد الأدنى للدخل، أو خط الفقر المطلق حسب الدخل.

- إذا كان أكثر من 11% من سكان سورية تحت خط الفقر في عام 2004 حسب

دراسة «الفقر في سورية». ترى، كم سترتفع هذه النسبة وفقاً لخط الفقر الجديد؟!

- بلغ خط فقر الغذاء حسب الدخل 13580 ل.س/ الشهر.

أي أن الحد الأدنى للدخل المطلوب لتأمين الاحتياج من السلع الغذائية فقط هو 13580 ل.س/ الشهر. وبمقارنة هذا الرقم مع أجر بدء التعيين في عام 2006 للعاملين في الدولة نجد أن دخول جميع العاملين في الدولة عند بدء التعيين تقع تحت خط فقر الغذاء.

أي أن جميع العاملين في الدولة عند بدء تعيينهم لن يكونوا قادرين على تلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية لتأمين السرعات الحرارية الضرورية لبقائهم مع من يعملونهم على قيد الحياة باستثناء حملة شهادة الدكتوراه. حيث يتوجب على المهندس مثلاً أن ينتظر 4 سنوات قبل أن يتساوى دخله مع خط فقر الغذاء بشرط تثبيت الأسعار الحالية طبعاً.

- بلغ خط الفقر المطلق حسب الدخل 22063 ل.س/ الشهر.
أي أن الحد الأدنى المطلوب للدخل لتأمين الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير
الغذائية هو 22063 ل.س/ الشهر.

وبمقارنة هذا الرقم مع أجر بدء التعيين للعاملين في الدولة في عام 2006، نجد أن
جميع العاملين في الدولة هم في عمق دائرة الفقر عند بدء تعيينهم. أي أن جميع
العاملين في الدولة عند بدء تعيينهم لن يكونوا قادرين على تأمين سلة السلع الغذائية
وغير الغذائية الضرورية لحياة يومية عادية. وهنا، ينبغي على العامل في الدولة من
حملة شهادة الدكتوراه أن ينتظر حوالي 10 سنوات لكي يتعادل دخله بعدها مع خط
الفقر ضمن فرضية ثبات الأسعار. وطبعاً يزداد عدد السنوات من أجل الفئات
الأخرى ذات المستوى التعليمي الأقل.

- خط الفقر ليس ثابتاً مع الزمن. بل هو متغير يرتبط بالتضخم قيمته بازدياده. لذلك
يجب تعديله دورياً ولا يكفي تعديله بشكل دوري، بل يجب إعادة قياسه مرة على
الأقل كل 5 سنوات بسبب اختلاف أنماط الاستهلاك وأذواق المستهلكين ومستوى
التطور الذي يؤدي إلى حدوث تغييرات في بنية سلة السلع الأساسية.
تقدير مستوى المعيشة الوسطي:

يعبر عن وسطي مستوى المعيشة بمستوى الدخل الذي يسمح بتلبية المستوى
الوسطي من الحاجات المادية إضافة إلى الحاجات الروحية بحدودها الدنيا.
ويصعب تقدير وسطي مستوى المعيشة. فهو مفهوم نسبي يختلف بين دولة
وأخرى باختلاف درجة تطور القوى المنتجة وباختلاف علاقات الإنتاج، كما يتأثر
بالمستوى الحضاري والثقافي للدولة. ويختلف هذا المفهوم ضمن الدولة الواحدة
أيضاً بين فئات المجتمع وطبقاته تبعاً للمستوى التعليمي والثقافي والمهني لهذه الطبقة
أو تلك. إضافة إلى اختلاف هذا المفهوم في الريف عنه في المدينة.

سنعتبر هنا أن مستوى المعيشة الوسطي يساوي 160% من الحد الأدنى لمستوى
المعيشة. وبالتالي فإن مستوى المعيشة الوسطي للأسرة السورية يساوي 43456
ل.س/ الشهر. أما وسطي الدخل (باعتبار مستوى الإعالة الرسمي) فيساوي 31816

ل.س/ الشهر. وسندرس هنا إمكانية تخفيض معدل الفقر فيما لو استمرت الشروط الاقتصادية الحالية من خلال تصحيح الخلل في علاقة الأجور - تكاليف المعيشة الذي سيؤدي بالضرورة إلى رفع شريحة العاملين بأجر فوق خط الفقر. إلا أن هناك فئات أخرى في المجتمع من العاملين لحسابهم أو المعطلين عن العمل أو من هم خارج قوة العمل لم يشملهم هذا الحل.

وجدنا أن الحد الأدنى للدخل يجب ألا يقل عن 22063 ل.س/ الشهر، وهو خط الفقر حسب الدخل. إلا أن واقع الأجور لا يعترف بذلك. إذ أن أجر بدء التعيين للعامل من الفئة الخامسة الذي لا يشترط لوظيفته توفر شهادة علمية أو كفاءة مهنية ولا تتطلب عملاً عقلياً مجهداً بلغ فقط 4805 ل.س/ الشهر في عام 2006.

وبالمقارنة بين الرقمين، نجد أن ربط الحد الأدنى للأجور بالحد الأدنى لمستوى المعيشة يتطلب رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 458% من مستواه الحالي.

ولربط الحد الأدنى للأجور بالحد الأدنى لمستوى المعيشة دون المساس بالعلاقة القائمة بين الأجور والأرباح، ومع المحافظة على الشروط الاقتصادية الحالية حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الوسطي حوالي 3.5% سنوياً خلال الفترة (1995 - 2004) فإن كتلة الأجور، بما فيها الحد الأدنى للأجور، سوف تنمو بمعدل نمو 3.5% كما النمو الاقتصادي. وفي هذه الحالة، يمكن حل هذه المسألة بعد 34 عاماً.

أما لو فرضنا أننا سنغيّر في نمط توزيع الدخل، بحيث نرفع معدل الأجور من مستواه الحالي إلى 40% من الدخل الوطني، فالحل هنا لن يحتاج إلى هذا الوقت الطويل، إلا أننا سنصادف هنا مشكلة تحديد معدل الأجور من الدخل الوطني في عام 2005 (وهو العام الأخير الذي تتوفر عنه إحصائيات حول كتلة الأجور). حيث تتعدد الأرقام هنا حسب طريقة حسابها.

فبحساب كتلة الأجور من جداول توزيع العاملين بأجر حسب فئات الدخل في المجموعة الإحصائية السورية نحصل على معدل الأجور 14% من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج.

ولو حسبناها اعتماداً على الموازنة العامة للدولة وإضافة أجور العاملين في القطاع الخاص الواردة في المجموعة الإحصائية لحصلنا على معدل الأجور 19% من الناتج المحلي. أما لو حسبناها اعتماداً على جداء عدد المشتغلين بمتوسط الأجر الشهري حسب النشاط الاقتصادي (زراعة - صناعة - بناء وتشبيد....) فإن معدل الأجور سيصبح 15.5%. وفي حال حساب كتلة الأجور اعتماداً على جداء عدد العاملين بوسطي الأجر للعاملين في القطاع العام الاقتصادي وفي الدولة وفي القطاع الخاص كل على حدة فإن معدل الأجور سيرتفع إلى 24% من الناتج المحلي الإجمالي.

وحتى لا ننتهم بالتحيز، سوف نعتمد النسبة الأكبر للأجور وهي 24% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي نسبة متدنية جداً خاصة وأن العاملين بأجر يشكلون 60% (تقريباً من مجموع المشتغلين في الاقتصاد الوطني).

ولو رفعنا إذن معدل الأجور من الناتج المحلي الإجمالي من 24% إلى 40%، فإن ربط الحد الأدنى للأجور بالحد الأدنى لمستوى المعيشة سيكون ممكناً بعد 19 عاماً.

فهل يمكن الانتظار عقدين من الزمن لرفع الحد الأدنى للأجور إلى خط الفقر؟!
ربط ووسطي الأجور بوسطي مستوى المعيشة:

أن ووسطي الدخل يجب ألا يقل عن 31816 ل.س/ الشهر لكي يوازي تكاليف مستوى المعيشة الوسطي. إلا أن ووسطي الأجور لم يتجاوز 6986 ل.س/ الشهر في سورية في عام 2005). وبالتالي، فإن ربط ووسطي الأجور بوسطي مستوى المعيشة يتطلب رفع ووسطي الأجر بنسبة 455% من مستواه الحالي.

ولحل المسألة دون المساس بالعلاقة الحالية بين الأرباح والأجور، أي مع المحافظة على المعدل الحالي للأجور من الدخل الوطني، وبفرض أن كتلة الأجور (وكذلك ووسطي الأجر) سوف تنمو بمعدل 3.5% سنوياً وهو معدل النمو الاقتصادي للفترة (1995 - 2004) والذي نفترض هنا استمراره في الفترة القادمة، ضمن هذه الفرضيات سوف تحتاج إلى 36 عاماً لإنجاز هذه المهمة.

ويمكننا تقليص هذه المسافة الزمنية الطويلة لو رفعنا معدل الأجور من الناتج المحلي من 24% إلى 40% منه. عندها، سيتم ربط وسطي الأجور بوسطي مستوى المعيشة بعد 22 عاماً.

أخيراً ننتقل لمشكلة البطالة:

نعتقد أن هذا الموضوع يندرج أيضاً ضمن مفهوم الأمن الاجتماعي الذي يتطلب حله الالتزام بأجال متوسطة المدى. فالبطالة إلى جانب كونها قوى وثررة مهدورة فهي تخلق بؤر توتر اجتماعي يسبب توسع دائرة المهمشين.

فهل هناك حلول عملية واقعية للموضوع في الظرف الحالي؟! إن البحث العلمي الجاد يؤكد أنه يمكن إيجاد حلول حقيقية.

إن حل مشكلة البطالة يتطلب التوسع في الاستثمار وتوسيع القاعدة الاقتصادية. فالدراسات تبين أننا بحاجة إلى 30% استثمار من الدخل الوطني لامتناس الوافدين الجدد إلى سوق العمل ونسبة إضافية لامتناس البطالة التراكمية مما يتطلب رفع عائدية الاستثمار إلى الحد الأقصى الممكن في الظروف الحالية.

وتبين الدراسات الجديدة أن العام الأول للخطة يتطلب حجم استثمار 387 مليار ل.س. تتصاعد سنوياً لتصل إلى 623 مليار ل.س. في نهاية الخطة لحل الموضوع جذرياً، أي إذا كانت الخطة العاشرة تقترح 1800 مليار ل.س. استثمارات ضرورات القضاء على البطالة خلال فترة متوسطة (7 سنوات) تتطلب 3000 مليار ل.س. وهو غير مستحيل التحقيق في ظل دخل وطني حالي يتجاوز 1000 مليار ل.س.، هذا إذا رفعت معدلات النمو إلى الحد الأقصى مع رفع معدلات الاستثمار والعائدية وبالاعتماد على الاستثمارات الخارجية بالحدود الدنيا مع تعبئة إمكانات القطاع العام و توجيه القطاع الخاص الإنتاجي و تسهيل الأمور له على نشاطه اللا إنتاجي، ولكن بشرط تعبئة الموارد الداخلية إلى الحد الأقصى وخاصة على حساب مخرجات الفساد الكبير الذي يقتطع من 20 - 40% من الدخل الوطني.

والخلاصة...

الخاتمة:

يجري الصراع في البلاد حول التطور اللاحق، وينعكس بالدرجة الأولى حول مصير القطاع العام والخاص الذي يتمثل وضعهما اليوم بالشكل التالي:

قطاع عام من حيث الشكل، أي من حيث الملكية القانونية، وخاص من حيث المحتوى، أي من حيث طبيعة وتوزيع أرباحه التي لا يستفيد منها بسبب النهب والفساد الذي يعاني منه المجتمع والعباد.

و قطاع خاص يغلب عليه الاتجاه للعمل في المجالات غير الإنتاجية وخاصة المصارف والتأمين والعقارات والمضاربات

وحول هذه القضية تتصارع ثلاثة اتجاهات ستكون الغلبة في نهاية المطاف لأحدها:

الاتجاه الأول: الذي يدعو إلى الخصخصة ولو على الطريقة السورية المخففة عبر تأجير القطاع العام أو عرضه للاستثمار، وهذا الاتجاه يعبر عن نزوع يسعى لتحويل الشكل نهائياً - أي طابع الملكية القانونية - من عام إلى خاص، كي يتطابق المحتوى مع الشكل.

أما الاتجاه الثاني: فهو يريد إبقاء الأمور على حالها قدر الإمكان ولو اضطر إلى التنازل جزئياً، عن القطاع العام بحيث يبقى من ناحية الشكل عام وخاص من حيث المحتوى، أي توزيع فائض قيمة لا يستفيد منه المجتمع بل قلة قليلة ناهية. وكذلك إبقاء القطاع الخاص تحت وصايته بحيث يحافظ على القدرة على ابتزازه و مشاركته في أحسن الأحوال بعيدا عن مصلحة البلاد الفعلية.

واتجاه ثالث: يسعى لإبقاء الشكل عاماً وإعادة الطابع الاجتماعي للمحتوى عبر إلغاء الخلل بين الأجور والأرباح باتجاه ضرب مراكز النهب والفساد الكبرى - أي إعادة توزيع الثروة لصالح المجتمع - وهذا يعني عملياً إعادة تأمين القطاع العام، وهو مطلب شعبي واسع ولكن لا يعبر عنه الإعلام بالشكل المطلوب، وإعطاء القطاع

الخاص بإمكانية كي يعمل في الاقتصاد الحقيقي والسؤال أي الاتجاهات سينتصر في نهاية المطاف؟

الأرجح أن الاتجاه الثاني ليس له حظ في الاستمرار إلا بقدر التوازن بين الاتجاه الأول والثالث، لأنه فقد مبرر وجوده التاريخي، أما ماعدا ذلك فهو متعلق بميزان القوى الدولي والإقليمي وبالمنحى الذي سيجري على أساسه الصراع الاجتماعي في الداخل، إن نقطة ضعف قوى الخصخصة الكبرى هي عزلتها الشعبية بسبب الشبهة التي تعاني منها في موقفها من القضية الوطنية، أما نقطة ضعف الاتجاه الثالث، فهي عدم قدرته عن التعبير عن نفسه بالشكل المطلوب بسبب تخلف مستوى الديمقراطية عن حاجات التطور الموضوعية.

ويبقى الأمر متعلقاً بنهاية المطاف بنسبة القوى الاجتماعية والسياسية التي ستحسم الأمر في هذا المنحى أو ذاك، ولاشك إذا حدث وانتصر الاتجاه الأول فإن ذلك سيعني خطوة كبيرة إلى الوراء بالمعنى التاريخي على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي».
